

## (6) القوى العاملة فى الريف العربى.. واقعها وآفاقها..

خصص المدير العام لمكتب العمل العربى تقريره إلى الدورة السابعة لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى الخرطوم فى مارس /آذار 1979 ، لموضوع : القوى العاملة فى الريف العربى .. واقعها وآفاقها..

ولم يشأ المدير العام أن يتناول هذا الموضوع على نحو ما تتناوله - عادة - الدراسات السكانية أو الديموغرافية التى تركز على أبرز تقسيمات القوة البشرية بين الريف والحضر ، ومعدل نموها السنوى ، والتقسيمات المعروفة حسب الحالة والجنس وحسب توزيع النشاط الاقتصادى والمهنى .. إلخ ، وإنما اختار مدخلا مغايرا إلى الموضوع ، يركز أساسا على علاقة القوى العاملة فى الريف بعدد من مشاكل التنمية ، وأهمها فى تقديره مشكلة الأمن الغذائى فى الوطن العربى ، وكيف تدهور بصورة ملموسة ، ثم مشكلة السياسات التعليمية ، وظاهرة النزوح غير المنظم من الريف إلى الحضر .

وإذا كانت القوى العاملة فى الريف هى أداة التنمية وهدفها ، فإن أحواله الراهنة لا تنبئ بشىء إيجابى أو دور فعال تلعبه فى العملية التنموية . ذلك أن القوى العاملة الريفية فى الوطن العربى هى أكثر الفئات تخلفا وجهلا ، وأكثر الفئات معاناة من شظف العيش ، وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية سبب تدهور الإنتاج الزراعى وتخلفه وعجزه عن تلبية احتياجات السكان المتزايدة إلى الغذاء .

وينأى التقرير عن الحلول الجزئية لقضية التنمية من حيث علاقتها بالقوى العاملة الريفية ، حين طرح منهاجا للتنمية الاقتصادية الشاملة التى تتعامل مع مجمل قضايا الريف ، وفى مقدمتها قضايا القوى العاملة .

فالتنمية الاقتصادية - بالمنهاج المقترح فى التقرير - يتحتم عليها أن تحمل السمات التالية ، وأن تتبنى التوجهات الآتية فى الأداء :

- (1) أن تستهدف تحقيق الأمن الغذائى .
- (2) أن تلتزم بتحقيق التوازن بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى فى إطار التنمية الكاملة للدولة .
- (3) أن تستخدم الميكنة الزراعية الحديثة .
- (4) أن تتضمن برامج محددة لتنمية الموارد البشرية فى الريف .
- (5) أن تتضمن سياسات تعليمية هادفة تكون أهم روافد تنمية الموارد البشرية .

(6) أن تحقق زيادة ملموسة في إنتاجية القطاع الزراعي.

(7) أن توفر الحماية القانونية لأفراد القوى العاملة ، وأن تحمي حقهم في الخدمات التعليمية

والتدريبية والتثقيفية والصحية ، ونظم التأمينات.